



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

أيلول 2026

أبرز ما في العدد:

- لا تزال المالية العامة تعاني أزمة حادة، مدفوعة بالأساس باستمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة منذ أيار 2025.
- أجّلت البنوك الإسرائيلية وقف علاقات المراسلة المصرفية حتى نهاية العام 2026، ما وفر متنفساً مؤقتاً في ظل الضغوط النقدية المتزايدة واستمرار مواطن الضعف الهيكلية.
- مع تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، تزايدت وتيرة تدمير الأصول الإنتاجية، وتقييد الوصول إلى الأراضي والمياه، ورفع تكاليف الإنتاج، وتهجير التجمعات السكانية، وتقويض سبل العيش والنشاط الاقتصادي المحلي الأوسع نطاقاً.
- ازدياد الإقبال على التداول الإلكتروني والتداول خارج البورصة في فلسطين يفتح الآفاق أمام خيارات استثمارية جديدة، مع تزايد الحاجة إلى إلمام المستثمرين بحقوق الملكية المرتبطة بهذه الأدوات، وتكاليفها، ومخاطر الرافعة المالية، والحماية التنظيمية المتاحة.

1- مستجدات المالية العامة

للمستشفيات.¹⁰ وحتى 17 أيلول، أفاد اتحاد موردي الأدوية والمستلزمات الطبية بأن مخزون أكثر من 200 صنف من أصل 520 صنفاً دوائياً يتم توريدها عبر وزارة الصحة قد نفذ بالكامل، في حين كان الموردون بانتظار دفعة من الحكومة لا تتجاوز 15 مليون شيكل من إجمالي المستحقات المتراكمة، أي نحو 1% منها.¹¹ وأشار أحدث تقييم للبنك الدولي إلى أن أكثر من 70% من نفقات عام 2025 على الأدوية الأساسية وتشغيل المرافق الصحية والتحويلات الطبية جرى تمويلها من خلال مدفوعات مؤجلة.¹²

وفق نشرة صادرة عن البنك الدولي في أيار، يتوقع أن يتجاوز عجز المالية العامة، وفق سيناريو الأساس، 1.2 مليار دولار قبل احتساب المساعدات في عام 2026، ينخفض إلى نحو 400 مليون دولار بعد احتساب دعم الموازنة والتمويل التطويري المتوقع.¹³ إلا أن البنك الدولي قدّر أنه في حال استمرار تعليق تحويل كامل إيرادات المقاصة، فقد ترتفع الفجوة التمويلية بعد المساعدات المتوقعة إلى قرابة 3.8 مليارات دولار، ما يعادل نحو 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025. ومع استمرار تعليق تحويل إيرادات المقاصة، أصبح هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً.

خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، بلغ دعم الموازنة والتمويل التطويري نحو 523 مليون شيكل (171 مليون دولار)، بزيادة قدرها 8.5% على أساس سنوي.¹⁴ وبرغم إسهام المساعدات الخارجية في التخفيف من حدة الأزمة جزئياً، لا يزال حجمها محدوداً مقارنة بالاحتياجات التمويلية. وفي 20 أيلول، جدد رئيس الوزراء محمد مصطفى دعوة المانحين إلى تقديم دعم إضافي مباشر للموازنة، إلى جانب تمويل لقطاعي الصحة والتعليم، وذلك خلال مباحثات مع البنك الدولي.¹⁵

2- انضاج مؤقت في أزمة النظام المصرفي

في أواخر آب وأوائل أيلول، وافق بنك ديسكونت الإسرائيلي وبنك هبوعليم، وهما البنكان الإسرائيليان اللذان يقدمان خدمات المراسلة المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين، على تأجيل مخططات إنهاء هذه العلاقات حتى نهاية عام 2026، وذلك عقب عقد مفاوضات بين بنك إسرائيل ووزارة المالية الإسرائيلية وتدخل دولي.¹⁶ ونظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني الهيكلي على المعاملات بالشيكل والتجارة مع إسرائيل، كان يمكن أن يؤدي إنهاء هذه العلاقات إلى اضطراب المدفوعات

لا تزال المالية العامة ترزح تحت وطأة ضغوط شديدة، فيما تتزايد انعكاسات الأزمة بتعثر دفع الرواتب، وارتفاع تكاليف خدمة الدين، وتواصل تراكم المتأخرات والاقتراض المحلي وتعطل الخدمات العامة الأساسية. ويبقى استمرار إسرائيل في وقف تحويل إيرادات المقاصة منذ أيار 2025 العائق الرئيسي أمام حل الأزمة.

في 23 آب 2026، تمكنت وزارة المالية من دفع 50% فقط من رواتب الموظفين العموميين عن شهر أيار 2026، وبحد أدنى قدره 2,000 شيكل، فيما واصلت مراكمة الالتزامات المستحقة للموظفين.¹ هذا وتدفع السلطة الوطنية الفلسطينية رواتب جزئية ومتأخرة منذ تشرين الثاني 2021.² للتعامل مع هذه الالتزامات المتراكمة، لجأت السلطة لآليات محدودة للتسوية غير النقدية، منها تطبيق "يوس"، الذي أطلق في حزيران 2026، ليتيح للموظفين العموميين استخدام جزء من مستحقاتهم المتأخرة على الحكومة لسداد فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات والإنترنت.³ وبحلول نهاية آب، كان أكثر من 53 ألف موظف قد استخدموا التطبيق في سداد نحو 200 ألف فاتورة بقيمة 16 مليون شيكل.⁴ وقد جرى مؤخراً توسيع نطاق المستفيدين من التطبيق ليشمل المتقاعدين المدنيين والعسكريين، ومن المتوقع توسيعه لاحقاً ليشمل الموظفين بعقود، فضلاً عن إضافة الخدمات البلدية وغيرها من الخدمات الحكومية.⁵ كما تم صرف دفعة ثانية بقيمة 500 شيكل للموظفين المؤهلين للاستفادة من التطبيق في أوائل أيلول.⁶

حتى نهاية أيار 2026، بلغ الدين العام الرسمي، باستثناء المتأخرات والالتزامات الأخرى، نحو 4.7 مليار دولار، ما يعادل قرابة 28% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025.⁷ إلا أن وزير المالية، اسطيافان سلامة، قدّر إجمالي ديون الحكومة والتزاماتها المستحقة بنحو 17.4 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 101% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025، نحو 51% منها مستحقات للموظفين العموميين وصندوق التقاعد.⁸ كما قدّر سلامة التكلفة السنوية للاقتراض الحكومي بنحو 800 مليون شيكل (267 مليون دولار)، مقارنة بنحو 409 ملايين شيكل في عام 2023.⁹

تتجلى تداعيات الأزمة المالية بصورة خاصة في القطاع الصحي، إذ شارفت التزامات الحكومة تجاه القطاع، بحسب ما ذكر سلامة، على 4 مليارات شيكل، نحو 1.4 مليار شيكل منها لشركات الأدوية والمستلزمات الطبية، و2.6 مليار

10 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111149>

11 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111500>

12 World Bank: Economic Update on the West Bank and Gaza - May 2026

13 المصدر السابق.

14 <https://pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly>

15 <https://www.wafa.ps/news/2026/9/20/154337>

16 Reuters: Israeli banks to continue working with Palestinians through 2026
Time of Israel: Palestinian banking crisis averted, as Israeli bank delays plan to halt collaboration

1 <https://www.wafa.ps/news/2026/8/23/152636>

2 <https://arabcenterdc.org/resource/running-on-empty-the-deepening-fiscal-crisis-of-the-palestinian-authority/>

3 <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/7/24/>

<https://english.wafa.ps/Pages/Details/172013>

4 <https://www.wafa.ps/news/2026/8/30/153084>

<https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111149>

5 الموظفون بعقود هم موظفون غير دائمين في القطاع العام، يعملون بموجب عقود مؤقتة أو محددة المدة بدلاً من التعيين وفق مسارات الخدمة المدنية الاعتيادية.

6 المصدر السابق.

7 <https://pmof.ps/documents/accounts/monthly/2026/May.2026.Ar.pdf>

8 <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/24815>

9 <https://pmof.ps/documents/accounts/monthly/2023/Dec.2023.AR.pdf>

للتسوية، وتنويع العلاقات المصرفية.

برغم كل ذلك، حذر المشاركون من أن التحول الرقمي وآليات التسوية البديلة يمكن أن يعززا القدرة على الصمود، لكنهما لا يمكن أن يحلا محل علاقات المراسلة المصرفية القائمة، ما يؤكد الحاجة إلى ترتيبات مؤسسية أكثر ديمومة وقابلية للتنبؤ بدلاً من الاعتماد على ضمانات مؤقتة يجري تجديدها بصورة متكررة. كما ربط محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنان بصورة مباشرة بين علاقات المراسلة المصرفية ومشكلة فائض الشيك، داعياً إلى رفع السقوف المفروضة على شحن النقد إلى إسرائيل أو إلغائها، وإجراء مراجعة مؤسسية أوسع للأحكام النقدية في بروتوكول باريس.

لاحقاً لذلك، تحديداً في 16 أيلول، عقد "ماس" لقاء طاولة مستديرة سياساتي ركز فيه على التكس المزمن لفائض الشيك في الجهاز المصرفي، وهي معضلة هيكلية وثيقة الصلة نشأت عن البنية النقدية والتجارية ذاتها.²²

تشير التقديرات إلى أن تدفقات الشيك تستدعي تحويل نحو 25-30 مليار شيكل سنوياً إلى البنوك الإسرائيلية، مقارنة بسقف سنوي لإعادة تحويل النقد بنحو 18 مليار شيكل.²³ ويحدّ تراكم النقد الناتج عن ذلك من قدرة البنوك على قبول ودائع إضافية وتوظيف الأموال في الإقراض والاستثمار، ويرفع تكاليف التخزين والسيولة ومبادلات العملات الأجنبية وغيرها من التكاليف التشغيلية. كذلك، قد يحدّ تراكم الشيك من تسوية المعاملات التجارية، إذ تسهم شحنات النقد في تجديد أرصدة الشيك الإلكتروني التي تحتفظ بها البنوك الفلسطينية لدى البنوك الإسرائيلية المراسلة.

سعت سلطة النقد الفلسطينية إلى تقليص الاعتماد على النقد من خلال التوسع السريع في المدفوعات الرقمية، والتي تجاوزت 126.4 مليون معاملة بقيمة 35.2 مليار دولار بين حزيران 2025 وحزيران 2026.²⁴ ومع ذلك، أكد الخبراء أن التحول الرقمي يمكن أن يحد من تداول النقد، لكنه لا يستطيع معالجة الاختلال الأساسي الناجم عن استمرار تدفقات الشيك والقيود المفروضة على ترحيله إلى الجانب الإسرائيلي. لذلك، دعا المشاركون في جلسات النقاش السياسية إلى رفع سقوف ترحيل النقد وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ، وتوسيع نطاق المدفوعات الرقمية، وزيادة استخدام الدولار والدينار الأردني، وتنويع قنوات التجارة والتسوية.

2-2 الجهود التنظيمية والدولية

واصلت سلطة النقد الفلسطينية جهودها على الصعيد الدولي، وإصلاحاتها التنظيمية، ومساعدتها لتقليص الاعتماد على النقد، وذلك لمواجهة الضغوط النقدية المتزايدة.²⁵ في 25 آب، أجرت مباحثات مع البنك المركزي الأردني حول تطبيقات التكنولوجيا

العابرة للحدود وتمويل التجارة، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على استيراد السلع الأساسية.¹⁷

غير أن هذا التمديد يؤجل المشكلة الأساسية بدلاً من حلها، إذ لا تزال علاقات المراسلة المصرفية تعتمد على تقديم السلطات الإسرائيلية كتب اعفاءات وحصانات مؤقتة للبنوك الإسرائيلية. وعلى الرغم من إنشاء شركة لخدمات المراسلة في العام 2019 مملوكة للحكومة الإسرائيلية لتتولى هذا الدور مستقبلاً، لا يزال تشغيلها يتطلب إقرار تشريع إسرائيلي خاص بذلك.¹⁸ سيتعين على الحكومة الإسرائيلية المقبلة، التي ستشكل بعد الانتخابات في تشرين الأول القادم، أن تقرر ما إذا كانت ستفعل الشركة، أو تعتمد ترتيباً دائماً آخر، أو تضمن استمرار مشاركة بنكي ديسكونت وهبوعليم في ظل ضمانات معدلة، أو تواصل الاعتماد على التدابير المؤقتة. وفي حين تستطيع سلطة النقد الفلسطينية تعزيز الإطار التنظيمي، وحشد الدعم الدولي، والحد من الاعتماد على النقد، إلا أنها لا تستطيع بمفردها معالجة مكمين الضعف الأساسي الناجم عن الترتيبات النقدية التي أرسيت في إطار عملية أوصلو وبروتوكول باريس، والتي تبقى جوانب أساسية من منظومة المدفوعات والسيولة الفلسطينية رهنا بالقرارات الإسرائيلية.

وفي تطور ذي صلة، وافقت إسرائيل مطلع آب على تقديم موعد شحنة الشيك النقدية المقررة للربع الرابع، ما أتاح تحويل نحو 4.5 مليارات شيكل من الأوراق النقدية المتراكمة إلى بنك إسرائيل.¹⁹ ووصفت سلطة النقد الفلسطينية هذا الإجراء بأنه يوفر سيولة قصيرة الأجل ويعيد تغذية أرصدة البنوك الفلسطينية لدى نظيراتها الإسرائيلية، مع التأكيد على أنه يوفر انفراجاً مؤقتاً وليس حلاً دائماً.²⁰

1-2 جلسات حوارية حول الموضوع يقودها معهد "ماس"

في 29 تموز الماضي، عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لقاء طاولة مستديرة حول علاقات المراسلة المصرفية، سلطت الضوء على دور هذه العلاقات بوصفها بنية تحتية مالية حيوية للاقتصاد، وليس مجرد آلية لتنفيذ المدفوعات عبر الحدود.²¹ ويعني غياب عملة وطنية، والاعتماد الكبير على الشيك، والتكامل التجاري والمالي العميق مع إسرائيل، أن أي تعطل في هذه العلاقات قد يؤثر على المدفوعات والسيولة والتجارة وسلاسل التوريد وتحويلات العمال وإيرادات الجمارك، وسيكون له تداعيات أوسع على قطاع الأعمال والأسعار والمالية العامة والاستقرار المالي. وشدد المشاركون على الحاجة العاجلة والفورية إلى الحفاظ على العلاقات القائمة من خلال التحرك على المستوى الدولي، وتعزيز الامتثال، والتخطيط للحالات الطارئة، بالتوازي مع العمل تدريجياً على الحد من مخاطر التركيز من خلال المدفوعات الرقمية، وتوفير قنوات إضافية إقليمية ودولية

22 <https://mas.ps/news/14664.html>

23 <https://mas.ps/publications/14628.html>

24 <https://www.pma.ps/news/126-352--msmwh5a1>

25 <https://www.pma.ps/anti-money-laundering/aml-instructions>

<https://www.pma.ps/news?category>

17 انظر عدد حزيران 2026 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني لتغطية مفصلة حول الموضوع.

18 <https://www.jpost.com/israel-news/article-724291>

19 <https://english.wafa.ps/Pages/Details/173204>

20 <https://www.pma.ps/news/--m3ega3du>

21 <https://mas.ps/news/14403.html>

للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد مواقع الاحتلال الإسرائيلي والقواعد العسكرية في الضفة الغربية 645 موقعاً حتى نهاية عام 2025، تشمل 151 مستوطنة، و350 بؤرة استيطانية، منها 89 بؤرة رعوية، و144 موقعاً آخر، بما في ذلك مناطق صناعية وسياحية وخدمانية وقواعد عسكرية إسرائيلية.³⁴ ويمثل ذلك زيادة بنسبة 33.5% مقارنة بعام 2022، بما يعكس إقامة 162 بؤرة استيطانية جديدة خلال هذه الفترة.³⁵

كما سجلت المخططات الاستيطانية مستويات قياسية خلال عام 2025، إذ جرى المضي قدماً في مخططات بناء 63,311 وحدة سكنية لاستكمال سلسلة إجراءات التخطيط الإسرائيلية، منها 27,941 وحدة في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، و35,370 وحدة في القدس الشرقية، مقارنة بما مجموعه 28,872 وحدة في عام 2024.³⁶ وقد أسهمت التغييرات الإدارية والتشريعية السارية منذ عام 2023 في تسريع وتيرة التخطيط الاستيطاني. ففي حزيران 2023، ألغت الحكومة الإسرائيلية شرط الحصول على موافقة وزير الدفاع الإسرائيلي قبل البدء في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط، كما بات مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي، اعتباراً من تشرين الثاني 2024، ينعقد أسبوعياً لتسريع المصادقات بعدما كان يعقد اجتماعاته مرة كل أربعة أشهر تقريباً.³⁷ كما أسهمت "الاتفاقيات الإطارية" الأخيرة في تسريع التطوير الاستيطاني، من خلال تخصيص تمويل حكومي واسع النطاق للبنية التحتية، بما يشمل نحو 12 ألف وحدة سكنية في شمال الضفة الغربية وحوالي 7 آلاف وحدة في مستعمرة معاليه أدوميم، يُخطط لإقامة نحو نصفها في منطقة E1.³⁸ وفي شباط 2026، أقرّ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية أيضاً منح الإدارة المدنية صلاحيات إنفاذ في المجالات البيئية والمائية والأثرية في المنطقتين (أ) و(ب)، ما وسّع نطاق التدخل الإداري الإسرائيلي ليشمل مناطق تخضع رسمياً للولاية المدنية الفلسطينية.³⁹

قدّر تمرين مسحي أجرته منظمتا السلام الآن وكرم نافوت عام 2025 مساحة الأراضي التي تفرض البؤر الاستيطانية الرعوية سيطرتها عليها بحكم الأمر الواقع بنحو 786 ألف دونم، ما يعادل 14% من مساحة الضفة الغربية، نحو 281.5 ألف دونم منها مصنفة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية كأراضي ملكية خاصة مملوكة لفلسطينيين.⁴⁰ وعلى سبيل المقارنة، تغطي مناطق المستعمرات الإسرائيلية المسيجة القائمة أقل من 180 ألف دونم، ما يُظهر امتداد الأثر الجغرافي للتوسع الاستيطاني إلى ما هو أبعد بكثير من المناطق المبنية. وبين عامي 2024 و2025، جرى فتح أكثر من 222 كم من الطرق

المالية (FinTech)، والخدمات المصرفية المفتوحة، بما في ذلك معايير واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، والمختبر التنظيمي الآمن (Sandboxes)، والخدمات المالية الرقمية.²⁶ وبالتوازي مع ذلك، كثفت جهودها الدولية للحفاظ على استمرارية علاقات المراسلة المصرفية والضغط نحو إرساء ترتيبات أكثر استدامة تتجاوز التمديدات المؤقتة المتكررة.²⁷

وفي خطوة ذات أهمية خاصة تعكس التزامها بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت سلطة النقد في 27 آب اجتماعاً رفيع المستوى مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، لاستعراض التقدم المحرز في تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، بما في ذلك تحديث التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر، وعدد من القضايا المرتبطة بشكل مباشر بعلاقات المراسلة المصرفية.²⁸

3- التوسع الاستعماري الاستيطاني وتدمير سبل العيش

أوائل أيلول 2026، تحديداً في الثامن من الشهر، أعلنت كندا و11 دولة أوروبية أخرى عزمها فرض أو النظر في فرض قيود على التجارة بالسلع التي منشأها المستوطنات الإسرائيلية، مشيرةً إلى تسارع التوسع الاستيطاني، وطرح عطاء مشروع E1 في القدس الشرقية، والمستويات غير المسبوقة من العنف المستوطنين في الضفة الغربية.²⁹ ويعكس هذا البيان تنامي القلق الدولي إزاء الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.³⁰ في عام 2025، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة أو الاعتراف بـ54 مستوطنة، فيما أقام المستوطنون الإسرائيليون 86 بؤرة استيطانية جديدة،³¹ من بينها نحو 60 مزرعة زراعية أو رعوية.³² ويمثل ذلك تسارعاً حاداً في إقامة البؤر الاستيطانية وانتشارها الجغرافي في الضفة الغربية، إذ أُقيم ما لا يقل عن 59 بؤرة استيطانية جديدة في عام 2024، مقارنة بما يقل عن سبع بؤر بالمتوسط سنوياً خلال الفترة ما بين عام 1996 ومطلع عام 2023.³³ وشمل هذا التوسع أيضاً إقامة ما لا يقل عن 21 بؤرة استيطانية في المنطقة (ب)، وهي مناطق تخضع للصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية بموجب إطار اتفاق أوسلو الثاني. ووفقاً للجهاز المركزي

26 <https://www.pma.ps/news/--mt8p1x1x>

27 <https://www.pma.ps/news/--mtsmesqg>، <https://www.pma.ps/news/--mt71407n>، <https://www.pma.ps/news/--mrn7jwbv>

<https://www.pma.ps/news/--mrdg6tk5>

28 MENAFATE: High-Level Meeting with the State of Palestine to Discuss Strengthening the National AML and CTF System

29 Le Monde: 11 European countries and Canada sanction products from Israeli settlements in West Bank

<https://english.wafa.ps/Pages/Details/174555>

30 <https://www.icj-cij.org/node/204160>

31 المستوطنات هي مستعمرات إسرائيلية في الضفة الغربية، أقرتها الحكومة الإسرائيلية رسمياً واستكملت إجراءات التخطيط ذات الصلة. أما البؤر الاستيطانية فهي مواقع استيطانية أنشئت دون ترخيص رسمي بموجب القانون الإسرائيلي. ويشمل المصطلح أيضاً المواقع التي قررت الحكومة الإسرائيلية لاحقاً الاعتراف بها أو إقامتها كمستوطنات، لكنها لم تستكمل بعد إجراءات التخطيط المطلوبة. ويمكن في وقت لاحق ترخيص البؤر الاستيطانية بأثر رجعي والاعتراف بها كمستوطنات رسمية.

32 <https://peacenow.org.il/en/summary-of-2025-in-settlements>

33 <https://peacenow.org.il/en/the-year-of-annexation-and-expulsion-summary-of-settlement-activity-in-2024>

34 <https://www.pcbs.gov.ps/en/post-details/?postId=25974>

35 <https://microdata.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5750>

36 EU: 2025 Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem

37 <https://peacenow.org.il/en/settlement-planning-monitor>

38 PEACENOW: Government Signs Umbrella Agreement with the Samaria Regional Council for Settlement Infrastructure

39 <https://peacenow.org.il/en/the-quiet-annexation-of-areas-a-and-b>

40 https://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2025/03/The_Bad_Samaritan_ENG.pdf

2-3 الاعتداء على سبل العيش

تعد الآثار الاقتصادية لعنف المستوطنين شديدة بصورة خاصة على القطاع الزراعي. وهو من القطاعات الهامة التي تعتمد عليها أكثر من 115 ألف أسرة فلسطينية في الضفة الغربية كمصدر للرزق (أي قرابة 16.4% من إجمالي الأسر في الضفة الغربية).⁴⁸ إذ لاعتداءات المستوطنين تداعيات بالغة على سبل العيش نتيجة تدمير الأصول الزراعية أو سرقتها، وتخريب الأشجار والأراضي المزروعة وإحراقها، وعرقلة الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية للمياه، وسرقة الثروة الحيوانية أو قتلها، وتهجير التجمعات السكانية من الأراضي التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي.⁴⁹

وخلال عام 2024، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تخريب أكثر من 26,100 شجرة في اعتداءات نفذها مستوطنون.⁵⁰ وخلال موسم قطف الزيتون لعام 2025 وحده، سجل 178 اعتداءً لمستوطنين أسفرت عن إصابات أو أضرار بالملكتات في 88 تجمعاً فلسطينياً، وتسببت في تخريب أكثر من 6 آلاف شجرة وغرس، وهي أعلى حصيلة من الأضرار تُسجل خلال موسم قطف الزيتون خلال ست سنوات.⁵¹ وشملت الاعتداءات أيضاً سرقة المحاصيل والمعدات، والاعتداء على المزارعين أثناء توجيههم إلى بساتهم أو عملهم فيها، وإحراق بساتين الزيتون والمحاصيل الحقلية على أطراف القرى.

خلال موسم قطف الزيتون لعام 2023، لم يتمكن الفلسطينيون من قطف ثمار الزيتون من أكثر من 96 ألف دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والخوف من اعتداءات المستوطنين، ما أدى إلى خسارة تُقدَّر بأكثر من 1,200 طن من زيت الزيتون، وخسائر مالية مباشرة بقيمة 10 ملايين دولار.⁵² كما وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 113 حادثة مرتبطة بمستوطنين خلال الموسم نفسه، شملت الاعتداء على المزارعين، وإلحاق أضرار بالأشجار، وسرقة المحاصيل ومعدات قطف الزيتون.⁵³

كما استهدف المستوطنون التجمعات الرعوية سواء بسرقة الثروة الحيوانية أو قتلها، ومنع الوصول إلى المراعي، وتهريب الرعاة، وإتلاف الأعلاف، وإلحاق الأضرار بحظائر الحيوانات والمعدات الزراعية.⁵⁴ ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد اعتداءات المستوطنين التي استهدفت التجمعات البدوية والرعوية وأسفرت عن إصابات أو أضرار بالملكتات

الجديدة المرتبطة بتوسع المستعمرات واللبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك طرق أقيمت على أراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة جرى الاستيلاء عليها.⁴¹

وبين عامي 2023 و2025، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن تصنيف 25,959 دونماً (26 كم²) في المنطقة (ج) كـ أراضي دولة، وهي مساحة تعادل نحو نصف إجمالي مساحات الأراضي التي أعلن عن تصنيفها كذلك منذ اتفاقيات أوسلو.⁴² ويمكن لإعلانات مماثلة أن تسهّل لاحقاً تخصيص الأراضي المملوكة ملكية عامة وغير المسجلة (أراضي المشاع) لأغراض التطوير الاستيطاني، إضافة إلى الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها من خلال آليات أخرى وتحت ذرائع مختلفة.⁴³

1-3 العنف الاستعماري الاستيطاني

بالتوازي مع التوسع الاستيطاني، شهد العنف المستوطنين أيضاً تصاعداً حاداً. فقد وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) 853 اعتداءً مباشراً للمستوطنين أسفرت عن إصابات في صفوف الفلسطينيين و/أو أضرار بممتلكاتهم عام 2022، وارتفع هذا العدد إلى 1,836 اعتداءً خلال عام 2025.⁴⁴ وبين كانون الثاني وأب 2026، وثق المكتب 1,623 اعتداءً من هذا النوع، أي بمعدل 6.7 اعتداءات يومياً، مقارنة بـ 5 اعتداءات يومياً في عام 2025 ونحو 2.3 اعتداء يومياً في عام 2022.⁴⁵ ولا تشمل هذه الأرقام العديد من حوادث المضايقات والترهيب والتعدي على الأراضي وفرض القيود على الوصول التي لم تُسجل فيها إصابات أو أضرار مادية قابلة للقياس.

كما ازدادت وتيرة هذه الاعتداءات وحدتها. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع معدل الإصابات في صفوف الفلسطينيين الناجمة عن اعتداءات مباشرة لمستوطنين إسرائيليين من نحو إصابة واحدة كل ثلاثة أيام عام 2020 إلى إصابتين يومياً عام 2025، وأكثر من ثلاث إصابات يومياً عام 2026.⁴⁶ وبين كانون الثاني وأب 2026، أصيب أكثر من 1,100 فلسطيني خلال هذه الاعتداءات. هذا واتسع النطاق الجغرافي لحوادث العنف بالتوازي مع تزايد وتيرتها، إذ تضرر 279 تجمعاً فلسطينياً من اعتداءات المستوطنين عام 2025، مقارنة بـ 173 تجمعاً عام 2022.⁴⁷

48 FAO: West Bank: 72_000 families urgently require emergency agricultural assistance

49 OCHA: West Bank Humanitarian Situation Reports - 11 September 2026, 23 July 2026, 12 June 2026 and 5 June 2026

50 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-252-west-bank>

51 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-346-west-bank>

52 OCHA: Olive harvest 2023
ILO: The situation of workers of the occupied Arab territories

53 <https://www.ochaopt.org/content/>

54 OCHA: West Bank Humanitarian Situation Reports - 13 March 2025, 23 April 2026 and 4 September 2026

41 <https://peacenow.org.il/en/budget-transfer-to-settlements>

42 Amnesty International: Israel's ethnic cleansing of West Bank Bedouin and herding communities
EU: 2024 Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem

43 <https://www.pcbs.gov.ps/en/post-details/?postId=25974>

44 OCHA: WEST BANK MONTHLY SNAPSHOT July 2026
West Bank Humanitarian Situation Update #352

45 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-11-september-2026>

46 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-16-july-2026>

47 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-11-september-2026>

4- حركة التداول في آب 2026

ارتفع مؤشر القدس بنحو 5.8% خلال شهر آب، لبلغ عند 685.8 نقطة في آخر يوم تداول.⁶¹ وبلغت قيمة التداول 13.4 مليون دولار، بارتفاع بلغ 6.1% مقارنة بشهر تموز، فيما ارتفع عدد الصفقات المنفذة من 1,336 إلى 1,998 صفقة. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة التداول وعدد الصفقات، انخفض حجم التداول بنحو 23.5% إلى نحو 6.5 مليون سهم، ما يشير إلى تركيز التداول في أسهم ذات أسعار أعلى نسبياً مقارنة بشهر تموز. كما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 4.6% لتصل إلى نحو 5.3 مليار دولار.

1-4 التداول في البورصات النظامية والبورصات الأجنبية غير النظامية

أدى الترخيص الرسمي للتداول في البورصات الأجنبية غير النظامية إلى توسيع نطاق المنتجات المالية المتاحة للمستثمرين الفلسطينيين. وقد أرسى الإطار التنظيمي اللازم بموجب لائحة تعامل شركات الأوراق المالية مع البورصات الأجنبية رقم (17) لسنة 2023،⁶² و"تعليمات تعامل شركات الأوراق المالية في البورصات الأجنبية غير النظامية رقم (1) لسنة 2024" الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.⁶³ وقد بدأت شركات الأوراق المالية المرخصة في عام 2024 بتقديم هذه الخدمات، ما منح المستثمرين الفلسطينيين فرصة الوصول محلياً، ضمن إطار منظم، إلى تداول العملات الأجنبية (Forex) وغيرها من العقود المالية من خلال شركات تخضع لترخيص الهيئة وأنظمتها للرقابة الإلكترونية المباشرة.⁶⁴

مع إدخال هذا التنظيم، بات بإمكان المستثمرين التداول ليس فقط في الأسهم التقليدية، وإنما أيضاً في العملات والسلع ومؤشرات أسواق الأسهم والمشتقات وغيرها من العقود المالية من خلال وسطاء مرخصين محلياً. غير أن هذه المنتجات قد تختلف بصورة كبيرة عن سابقتها من حيث ما يمتلكه المستثمر فعلياً، وكيفية تحقق الأرباح والخسائر، والتكاليف المترتبة عليها، ومستوى المخاطر. فالعديد من المنتجات المتداولة عبر سوق العملات الأجنبية (الفوركس) والبورصات الأجنبية غير النظامية تتيح للمستثمر الانكشاف على تغيرات أسعار الأصول من خلال عقود مالية، دون أن تمنحه ملكية الأصل الأساسي. وقد تنطوي كذلك على استخدام الرافعة المالية، التي يمكن أن تضخم أثر الحركات السعرية، حتى وإن كانت محدودة نسبياً، وأن تؤدي إلى خسارة المستثمر لرأس المال الذي خصصه للتداول بوتيرة أسرع بكثير مقارنة باستثمار مماثل لا تستخدم فيه الرافعة المالية. وتصنف هيئة سوق رأس المال هذا النشاط على أنه مرتفع المخاطر، وتشدد على أهمية التعامل حصراً مع مزودي

أو كليهما، من نحو 50 اعتداءً عام 2020 إلى نحو 330 اعتداءً عام 2024.⁵⁵ ويضطر مربو الماشية الذين يتعذر عليهم الوصول إلى المراعي بسبب القيود الإسرائيلية أو ترهيب المستوطنين، إما إلى تقليص أعداد مواشيهم أو الاستعاضة عن الرعي المجاني بشراء الأعلاف، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المباشرة وتقويض استدامة سبل العيش الرعوية.⁵⁶

ولمزيد من تقويض سبل عيش المزارعين، تعمّد المستوطنون استهداف البنية التحتية للمياه. فخلال الفترة ما بين كانون الثاني وأيار 2025، استهدفت 62 حادثة من أصل 464 حادثة اعتداء على الممتلكات (أي 13%) بنية تحتية للمياه تُستخدم للأغراض المنزلية أو الزراعية.⁵⁷ وبحلول أواخر تموز 2026، كان المستوطنون قد ألحقوا أضراراً بنحو 160 منشأة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) أو دمروها أو استولوا عليها، وكان أكثر من نصفها خزانات مياه، إلى جانب خطوط الأنابيب والوصلات المنزلية وشبكات المياه لتجمعات سكانية.⁵⁸ واستمرت هذه الاعتداءات طوال عام 2026، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على نقل المياه بالصهاريج مرتفعة التكلفة.⁵⁹

كما تتجلى الاعتداءات على سبل العيش في تهجير التجمعات الفلسطينية أكثر من ذي قبل. خلال الفترة بين كانون الثاني 2023 وآب 2026، شهد 130 تجمعاً فلسطينياً تهجيراً كلياً أو جزئياً في أعقاب اعتداءات متكررة للمستوطنين الإسرائيليين وما ارتبط بها من قيود على الوصول، ما أدى إلى تهجير أكثر من 6,400 فلسطيني، من بينهم أكثر من 3,100 طفل.⁶⁰ وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، هُجّر أكثر من 3,960 فلسطينياً نتيجة عمليات الهدم والإخلاء واعتداءات المستوطنين والقيود المرتبطة بها على الوصول، وقد تسببت اعتداءات المستوطنين والقيود المرتبطة بها على الوصول بأكثر من 60% من إجمالي حالات التهجير، أي ما يعادل 2,500 فلسطيني مهجّر.

كما يؤدي تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين إلى تقييد الوصول إلى الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الإنتاجية، إلى جانب تدمير الأصول ورفع تكاليف الإنتاج وخفض مستويات الإنتاج والاستثمار. وحينما تفضي هذه الضغوط إلى التهجير، تتجاوز الخسائر الأضرار التي تلحق بالممتلكات لتشمل فقدان الفعلي لإمكانية الوصول إلى سبل العيش. كما تمتد هذه الآثار إلى ما هو أبعد من القطاع الزراعي، فتتأثر النقل والتجارة والخدمات والاستثمار المحلي، وتضعف قدرة الأسر على الصمود ناهيك عن قدرتها الإنتاجية.

55 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-268-west-bank>

56 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-272-west-bank>

57 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-289-west-bank>

58 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-23-july-2026>

59 OCHA: West Bank Humanitarian Situation Reports - 12 June 2026 and 5 June 2026

60 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-report-4-september-2026>

61 <https://www.pex.ps/bulletins>

62 <https://mjcr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/33533>

63 PCMA: Instructions Governing the Dealing of Securities Companies in Non-regulated Foreign Exchanges No.1 of 2024
<https://www.pcma.ps/en/securities-sector/>

64 <https://www.pcma.ps/en/securities-sector/>

ويُربط هذا النوع من الاستثمار عادة بالاستثمار طويل الأجل وبناء المحافظ الاستثمارية، رغم إمكانية شراء الأسهم وبيعها أيضاً لتحقيق أرباح أو مكاسب على المدى القصير أو لأغراض المضاربة. وعادة ما يجري التداول خلال ساعات التداول الرسمية للبورصة المعنية. وتشمل تكاليف هذا النشاط عادة عمولات شركة الأوراق المالية، إضافة إلى رسوم المعاملات أو الحفظ أو غيرها من الرسوم، بحسب الوسيط والسوق.

يوجد حالياً في فلسطين تسع شركات أوراق مالية مرخصة لممارسة أعمال الوساطة المالية، ثماني منها لديها أيضاً رخصة تقديم خدمات الوساطة في الأسواق المالية الأجنبية النظامية.⁶⁹ في عام 2025، بلغت قيمة التداول في بورصة فلسطين 383.2 مليون دولار، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 209.8 مليون سهم من خلال 23,643 صفقة، فيما بلغت القيمة السوقية نحو 4.9 مليار دولار.⁷⁰ من جهة أخرى، بلغ عدد المستثمرين الفلسطينيين الذين يمتلكون محافظ استثمارية في البورصات الأجنبية النظامية 4,948 مستثمراً، بقيمة إجمالية تقارب 184.8 مليون دولار، منها 80.4 مليون دولار في أسواق الأردن، و44.1 مليون دولار في أسواق الإمارات العربية المتحدة، و43.1 مليون دولار في الأسواق الأمريكية.⁷¹

4-3 البورصات الأجنبية غير النظامية

يختلف التداول في البورصات الأجنبية غير النظامية عنه في البورصات النظامية، إذ تتيج بعض المنصات غير النظامية تداول العملات الأجنبية (فوركس) والعقود المالية المرتبطة بالعملات والذهب والنفط وأسعار الأسهم العالمية ومؤشرات أسواق الأسهم.⁷² ولا يعني مصطلح "البورصة الأجنبية غير النظامية" أن شركة الأوراق المالية الفلسطينية التي تقدم هذه الخدمات غير خاضعة للتنظيم؛ وإنما يستخدم للتمييز بين السوق اللامركزي الذي يجري فيه التداول خارج البورصة (OTC) وبين البورصة النظامية المركزية. وتبقى شركة الأوراق المالية التي تقدم هذه الخدمات في فلسطين ملزمة بالحصول على ترخيص من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتخضع لرقابتها. ويوجد حالياً أربع شركات حاصلة على رخصة لتقديم هذه الخدمات.⁷³

في عام 2025، سجلت هيئة سوق رأس المال 4,088 متعاملاً و397,625 عقداً نفذت من خلال البورصات الأجنبية غير النظامية، مقارنة بـ 666 متعاملاً ونحو 15,227 عقداً في عام 2024.⁷⁴ واستحوذ الذهب على 227,349 عقداً منها، ومؤشر

الخدمة المرخصين.⁶⁵

خلال النصف الأول من عام 2026، نفذت شركات الأوراق المالية المرخصة نحو 530 ألف عقد في البورصات الأجنبية غير النظامية، مقارنة بنحو 134 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2025، بزيادة بلغت نحو 296%.⁶⁶ وخلال نفس الفترة، بلغت الإيداعات المخصصة لتمويل عمليات التداول نحو 11.6 مليون دولار، مقارنة بنحو 4.5 مليون دولار في النصف الأول من عام 2025. غير أن نمو هذا النشاط ترافق أيضاً مع خسائر كبيرة للمستثمرين. وبحسب هيئة سوق رأس المال، بلغ صافي الخسائر المجمعة نحو 10 ملايين دولار خلال الفترة بين آذار 2024 وآب 2026، بما يعادل نحو 50% من إجمالي الإيداعات التراكمية. وتمثل هذه الأرقام بيانات مجمعة ولا تعني أن كل مستثمر تكبد خسائر، إلا أنها توضح المخاطر المحتملة المرتبطة بهذا النشاط، ولا سيما عند استخدام الرافعة المالية. وعلى سبيل المقارنة، حقق المستثمرون في الأوراق المالية المتداولة في بورصة فلسطين (PEX) عائداً إجمالياً بقرابة 8% على استثماراتهم خلال النصف الأول من عام 2026، وبنسبة 21.9% خلال عام 2025.⁶⁷

وتقتصر هذه الأرقام على الأنشطة المنفذة من خلال الشركات المرخصة والخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ولا تشمل التداول من خلال المنصات والوسطاء غير المرخصين، وهو ما ينطوي على مخاطر إضافية للمستثمرين، من بينها الاحتيال، وصعوبة استرداد الأموال، وغياب الحماية الرقابية المطبقة على الشركات المرخصة. وتحظر الهيئة على الجهات غير المرخصة تقديم هذه الخدمات أو الترويج لها في فلسطين، وتنتشر بصورة دورية نشرات تحذيرية وقوائم بالجهات التي تمارس أعمالها دون الحصول على الترخيص اللازم.⁶⁸

4-2 التداول في البورصات النظامية

في التداول التقليدي بالأوراق المالية، يشتري المستثمر أوراقاً مالية من خلال شركة وساطة مرخصة في بورصة نظامية. على سبيل المثال، عندما يشتري المستثمر أسهماً في شركة مدرجة في بورصة فلسطين، يصبح مالكاً لتلك الأسهم ويتمتع بالحقوق المرتبطة بها. وينطبق المبدأ ذاته على استثمارات الفلسطينيين في الخارج، إذ يمكن للمستثمرين الفلسطينيين من خلال ترتيبات وساطة معتمدة، شراء أوراق مالية مدرجة في بورصات أجنبية نظامية في أسواق مثل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة، والسعودية، ومصر، وقطر.

وقد يحقق المساهم مكاسب نتيجة ارتفاع سعر السهم، كما قد يحصل على توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم عند توزيع الشركة أرباحاً. وتبعاً لنوع الأوراق المالية، قد يمنحه ملكية الأوراق المالية أيضاً حق التصويت وغيرها من حقوق المساهمين.

⁶⁵ <https://www.pcm.ps/>

⁶⁶ بيانات غير منشورة من هيئة سوق رأس المال

⁶⁷ <https://www.pex.ps/reporting-center/indices>

⁶⁸ المصدر السابق.

⁶⁹ PCMA: Companies licensed to conduct financial activities for the year 2026

⁷⁰ <https://www.pex.ps/bulletins>

⁷¹ https://www.pcm.ps/en/ereport_post/capital-market-sectors-2025/securities-sector-2025/major-developments-of-2025/

⁷² يشير مصطلح الفوركس (Forex) تحديداً إلى تداول العملات الأجنبية، في حين قد تتيج البورصات الأجنبية غير النظامية أو منصات التداول خارج البورصة (OTC) نطاقاً أوسع بكثير من الأدوات المالية المشتقة، مثل عقود الفروقات (CFDs) المرتبطة بالأسهم، والسلع، والمؤشرات، والعملات. انظر:

[U.S. SEC explanation of Foreign currency exchange \(forex\)](https://www.sec.gov/explanation/foreign-currency-exchange-forex)

⁷³ PCMA: Activity of Non-regulated Foreign Exchanges (Forex)

⁷⁴ https://www.pcm.ps/en/ereport_post/capital-market-sectors-2025/

تقلبات السوق تحركات سريعة في الأسعار، ما يعني أنه قد يتم تنفيذ مركز التداول أو إغلاقه بسعر يختلف عن السعر المتوقع.⁷⁸

لإدراكها هذه المخاطر المرتفعة، تلزم هيئة سوق رأس المال الشركات المرخصة بتوضيح مخاطر الرافعة المالية للعملاء، وتقييم مدى فهمهم وخبرتهم ومعرفتهم المالية قبل السماح لهم باستخدام الرافعة المالية، والتدرج في منحهم الرافعة المالية.⁷⁹ كما تلزم الشركات المرخصة بإجراء التحولات الفنية المناسبة للحماية من خطر تحقق الرصيد السلبي، ووضع ضوابط مؤتمتة تهدف إلى الحد من الخسائر. وتحد هذه التدابير من بعض المخاطر، إلا أنها لا تحمي المستثمر من خسارة رأس المال المخصص لعمليات التداول.

4-5 تكاليف التداول وخصائصه

يدفع المستثمرون عند شراء الأسهم التقليدية عادة عمولات لشركات الأوراق المالية وما يرتبط بها من رسوم المعاملات أو الحفظ. في المقابل، قد ينطوي تداول العملات الأجنبية وعقود الفروقات على فروق أسعار العرض والطلب (bid-ask spreads)، والعمولات، وتكاليف التمويل المترتبة على إبقاء المراكز مفتوحة لليوم التالي، حيث تصبح تكاليف التمويل عاملاً أكثر تأثيراً كلما بقيت مراكز التداول القائمة على الرافعة المالية مفتوحة لفترات أطول.⁸⁰

كما تتيح عقود الفروقات، بسهولة نسبية، اتخاذ مركز شراء (Long Position) عند توقع ارتفاع السعر، أو مركز بيع فارغ/ على المكشوف (Short Position) عند توقع انخفاضه.⁸¹ ولذلك، تُستخدم هذه العقود بصورة متكررة في التداول قصير الأجل والمضاربة والتحوط، بدلاً من الاستثمار القائم على الملكية طويلة الأجل وتوزيعات الأرباح.

وتعمل أسواق العملات والعديد من عقود السلع الرئيسية على مدار 24 ساعة يومياً خلال أيام العمل الأسبوعية من الاثنين إلى الجمعة، في حين تعتمد ساعات تداول العقود المرتبطة بالأسهم ومؤشرات أسواق الأسهم على سوق التداول الأساسي وشركة الأوراق المالية. فساعات التداول الأطول تعني بقاء المستثمرين عرضة لتحركات السريعة في الأسواق لفترة أطول بكثير خلال اليوم.

خلاصة القول، قبل الدخول في أي مركز تداول، ينبغي على المستثمر أن يفهم ما الذي يشتريه فعلياً، وما إذا كان يمتلك الأصل الأساسي، وما إذا كانت الرافعة المالية مستخدمة

داو جونز (Dow Jones) على 67,176 عقداً، ومؤشر ناسداك (Nasdaq) على 40,173 عقداً، فيما بلغ عدد العقود على عمليتي اليورو/الدولار الأمريكي 7,636 عقداً، وصُنّف 51,176 عقداً آخر ضمن فئة "أخرى".

من المنتجات المهمة المتاحة عبر هذه المنصات عقود الفروقات (Contract for Difference, CFD)، التي تتيح للمستثمر تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التغير في سعر أصل معين دون امتلاك الأصل الأساسي نفسه.⁷⁵ فعلى سبيل المثال، يستطيع المستثمر الفلسطيني شراء سهم أردني فعلي من خلال وسيط مرتبط ببورصة عمان، ليصبح بذلك مساهماً في الشركة. في المقابل، قد تتيح منصة تداول تنفيذ عقد فروقات مرتبط بسعر السهم نفسه. وقد يتحرك السعران بصورة متطابقة تقريباً، إلا أن المستثمر في عقد الفروقات لا يمتلك السهم ولا يحصل على حقوق المساهم المعتادة. وبدلاً من ذلك، يكون لديه مركز تعاقدى تتغير قيمته تبعاً لسعر السهم الأساسي. وينطبق المبدأ ذاته على العقود المرتبطة بالعملات، والذهب، والنفط، ومؤشرات الأسواق وغيرها من فئات الأصول.

4-4 المخاطر والرافعة المالية والهامش

يُعد انتشار استخدام الهامش والرافعة المالية أحد أهم مصادر المخاطر الإضافية في تداول العملات الأجنبية (الفوركس) وعقود الفروقات. ويشير الهامش إلى الأموال التي يلتزم المستثمر بإيداعها لدعم مركز التداول، في حين تتيح الرافعة المالية استخدام هذا المبلغ للانكشاف على مركز أكبر بكثير من قيمة الأموال المودعة.⁷⁶ فعلى سبيل المثال، عند استخدام رافعة مالية بنسبة 1:10، يمكن لمبلغ 100 دولار أن يتيح الانكشاف على مركز تداول (مفتوح) بقيمة 1,000 دولار. ومن ثم، فإن تحركاً بنحو 5% في سعر الأصل الأساسي قد يؤدي إلى ربح أو خسارة بنحو 50 دولاراً قبل احتساب التكاليف، أي ما يعادل نصف رأس مال المستثمر الأصلي البالغ 100 دولار. بالتالي، تُضخم الرافعة المالية كلاً من الأرباح والخسائر. وقد يؤدي تحرك سلبي محدود نسبياً في السعر إلى استفاد نسبة كبيرة من رأس مال المستثمر. وإذا أدت الخسائر إلى انخفاض رصيد الحساب عن مستوى الهامش المطلوب، فقد يُطلب من المستثمر إيداع أموال إضافية، في حين قد تقوم شركة الأوراق المالية تلقائياً بتخفيض مركز التداول أو إغلاقه. لذلك، يمكن أن يخسر المستثمر رأس المال المخصص لمركز تداول (مفتوح) قائم على الرافعة المالية بوتيرة أسرع بكثير مقارنة باستثمار مماثل لا تستخدم فيه الرافعة المالية.

ولا تقتصر المخاطر على تحركات الأسعار. فعقد الفروقات هو عقد مالي لا يمتلك المستثمر بموجبه الأصل الأساسي، ولذلك يعتمد المستثمر أيضاً على شركة الأوراق المالية أو مزود الخدمة في تسعير العقد وتنفيذه وتسويته.⁷⁷ كما يمكن أن ينشأ عن

⁷⁸ <https://handbook.fca.org.uk/handbook/cobs11>

⁷⁹ PCMA: Instructions Governing the Dealing of Securities Companies in Non-regulated Foreign Exchanges No.1 of 2024

⁸⁰ <https://handbook.fca.org.uk/handbook/disc6>
https://www.esma.europa.eu/sites/default/files/library/2015/11/jc_dp_2015_01.pdf

⁸¹ البيع على المكشوف (Short Selling) هو بيع المستثمر أوراق مالية لا يملكها بعد اقتراضها من الوسيط بنية إعادة شرائها بعد ذلك بسعر أقل. انظر: PCMA: Awareness-raising terms

⁷⁵ <https://handbook.fca.org.uk/glossary/G217>

⁷⁶ PCMA: Instructions Governing the Dealing of Securities Companies in Non-regulated Foreign Exchanges No.1 of 2024

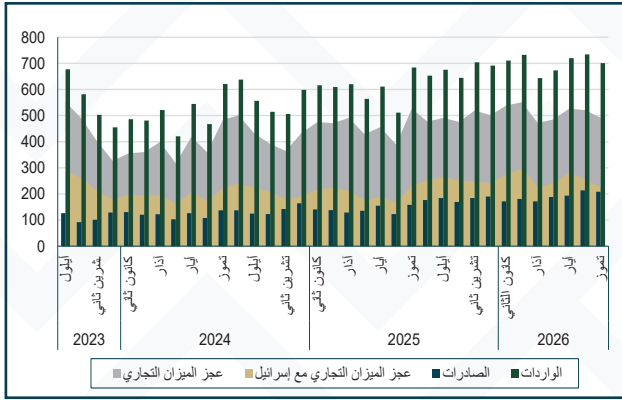
⁷⁷ <https://www.fca.org.uk/publications/multi-firm-reviews/contracts-difference-providers-provision-price-and-value>

المالية بالعمل ضمن إطار تنظيمي ورقابي، إلا أن مخاطر السوق والرافعة المالية والتداول تظل على عاتق المستثمر. ويضيف التعامل مع مزود خدمة غير مرخص مستوى آخر من المخاطر نتيجة غياب الحماية التنظيمية والرقابية المطبقة على الجهات المرخصة.

في الصفقة وما مستواها، وما فروق أسعار العرض والطلب والعمولات ورسوم التمويل المطبقة، ومدى سرعة تراكم الخسائر، والحالات التي قد يُغلق فيها مركز التداول تلقائياً، وما إذا كان مزود الخدمة مرخصاً من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. يُلزم ترخيص هيئة سوق رأس المال شركة الأوراق

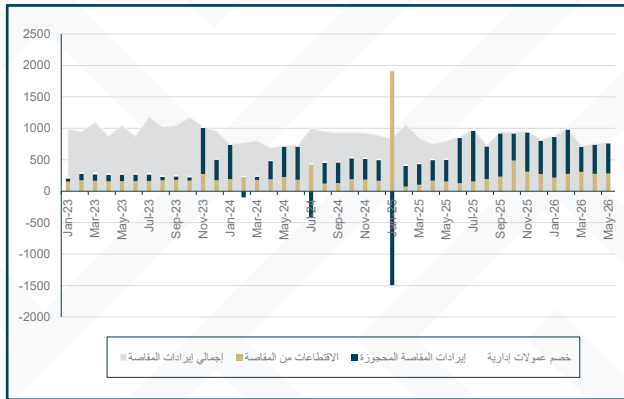
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تموز 2026



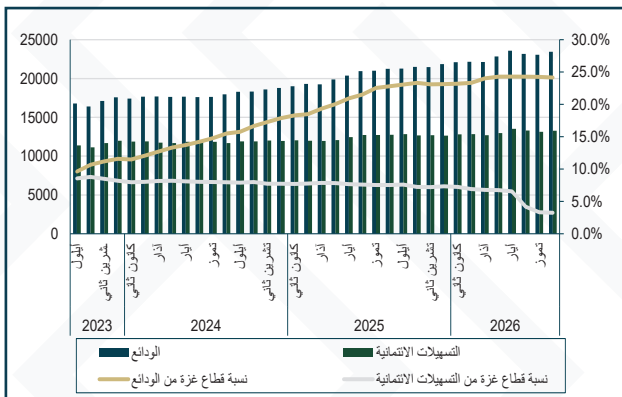
إيرادات المقاصة

إجمالي إيرادات المقاصة الشهرية، والاقتطاعات الإسرائيلية والإيرادات المحتجزة، والعمولات الإدارية (مليون شيكل إسرائيلي)، كانون ثاني 2023 - أيار 2026



القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - آب 2026



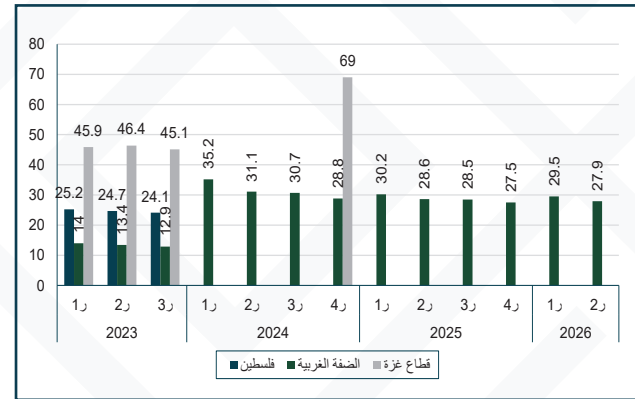
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015)
الربع الأول 2023 - الربع الثاني 2026



البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الثاني 2026



التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - آب 2026

